



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2013 - العدد: 16

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 02 ربيع الثاني 1435  
الموافق 02 فيفري 2014

# فهرس

محضر الجلسة العلنية الرابعة والعشرين ..... ص 03  
• إختتام دورة الخريف العادية لسنة 2013.

محضر الجلسة العلنية الرابعة والعشرين  
المنعقدة يوم الأحد 02 ربيع الثاني 1435  
الموافق 02 فيفري 2014

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة  
والدقيقة الخامسة صباحا

السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،  
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،  
السيدة رئيسة مجلس الدولة،  
أسرة الإعلام والصحافة،  
السيدات والسادة،  
زميلاتي، زملائي،  
بودي في البداية أن أرحب بكافة ضيوفنا الكرام الذين  
شرفوا هيئتنا بالحضور والمشاركة في هذه المناسبة البرلمانية  
الخاصة، وللجميع أقول بأننا مرتاحون غاية الارتياح لهذا  
الحضور ولهذه المشاركة.

نلتقي كالعادة في هذا الموعد، موعد اختتام الدورة  
الخريفية العادية، وكالعادة المناسبة تشكل الفرصة المواتية  
التي تعطينا الإطار والمناسبة لكي نتولى أمامكم استعراض  
الجهود الذي بذل خلال الدورة وتقييم الحصيلة التي معاً  
حققناها، سواء على صعيد العمل التشريعي أو الرقابي  
أو البرلماني.

مناسبة اختتام الدورة تعطينا كذلك الإطار والمناسبة التي  
من خلالها نطرح بعض الأفكار ونبدي بعض الملاحظات  
حول ما يجري حولنا وحول واقع بلادنا السياسي،

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة  
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد الوزير الأول،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،  
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،  
السيدة رئيسة مجلس الدولة،  
أسرة الإعلام والصحافة،  
السيدات والسادة الضيوف،  
زميلاتي، زملائي،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
بودي أن أرحب بالجميع، وأتمنى لهم الحضور الموفق،  
والشكر موجه لكل من حضر معنا؛ وكما جرت العادة  
في مثل هذه المناسبات، إسمحوا لي بإلقاء بعض الكلمات  
ذات الصلة بها، وفيها أقول:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد الوزير الأول،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة.

أيها السيدات، أيها السادة،

يندرج الجهد الذي بذله أعضاء مجلس الأمة خلال الفترة ضمن سياق العمل العادي الذي ما فتئت هيئتنا تقوم به منذ ستة عشر عاماً من نشأتها وممارستها لدورها المكرس وتفاعلها الأكيد مع محيطها، وتكيفها المحسوس مع التطورات التي تعرفها البلاد عامة.

ورغم حداثة التجربة وقصر المدة، فقد تمكن مجلس الأمة من المساهمة في ترقية الأداء البرلماني وفي إثراء المنظومة التشريعية، وهو دعم بشكل محسوس كذلك الاستقرار المؤسساتي في بلادنا.

سيداتي، سادتي،

أقول إن الدورة الخريفية العادية التي نشرف اليوم على اختتامها، كانت أكثر من عادية، وعلى أكثر من صعيد، فهي كانت كذلك على صعيد عدد النصوص المصادق عليها أو على صعيد مضمون هذه النصوص وطبيعتها، الأمر الذي أعطى عمل الدورة الأهمية والخصوصية.

وهكذا فقد درس وصادق أعضاء مجلس الأمة على قانون المالية لسنة 2014 الذي أتى ليرجم الإرادة السياسية للدولة في تطوير البلاد ومواصلة تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية ولتعزيز وتيرة التنمية ومضاعفة عدد المشاريع الاستثمارية، واستكمال الشطر الأخير من البرنامج الخماسي المسطر للمرحلة، وهو البرنامج الذي فيه أكدت الدولة على عزمها على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين ظروف معيشة المواطن، لاسيما في مجالات السكن، التشغيل وحماية القدرة الشرائية للمواطن.

وباعتبار أن قانون المالية - كما سبق أن قلت في مناسبة سابقة - يعد بمثابة الكشف الطبي للحالة الصحية لواقع البلاد في شتى المجالات، فإنني أقول اليوم إن جملة التدابير المالية والتشريعية التي جاء بها هذا القانون من شأنها أن تؤمن للحركة التنموية للبلاد حيويتها وتعطيها الدفع النوعي المنتظر بما توفره من تدابير وتشجيعات وتحفيزات كثيرة ستعكس إيجاباً على وتيرة التنمية وتعزز بالتالي من قدرة المواطن في تحسين مستواه المعيشي.

أما بالنسبة لقانون ضبط الميزانية لسنة 2011، فقد صادق أعضاء المجلس عليه انطلاقاً من كونه يعزز الدور الرقابي البعدي لعضو البرلمان ويوسع من نطاق الشفافية في التسيير

فيما يتعلق بتنفيذ البرامج التنموية ومتابعة أوجه إنفاق المال العام.

بودي بهذه المناسبة أن أسجل كبير ارتياح أعضاء مجلس الأمة كون قانون ضبط الميزانية أصبح يأتي البرلمان وفقاً لما هو مكرس قانوناً وبصفة منتظمة، الأمر الذي يلقي كامل رضانا في مجلس الأمة.

غير أنني أعنتم هذه السانحة أو هذه المناسبة، لأعبر عن الأمل في أن تعمل الحكومة أو بالأحرى وزارة المالية مستقبلاً على إرفاق نص هذا القانون بملخص عاكس لمضمونه؛ حتى يسهل على عضو البرلمان التعاطي معه بيسر.

سيداتي، سادتي،

خلال هذه الدورة أيضاً ناقش وصادق أعضاء مجلس الأمة على القانون المتعلق بمهنة المحاماة؛ وكما تعلمون، فقد كان هذا القانون مسجلاً في الدورة الربيعية الماضية، غير أنه وبالنظر لضيق الفترة التي كانت تفصل ما بين موعد إحالة مشروع النص المذكور وموعد اختتام الدورة، واستجابة لطلب لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بمجلس الأمة بإعطائها مزيداً من الوقت قصد إيلاء النص المذكور العناية المطلوبة، فقد وافق مكتب مجلس الأمة على التأجيل.

وهكذا، فقد جاءت مصادقة أعضاء مجلس الأمة خلال هذه الدورة، على هذا القانون لتسد فراغاً كان قائماً وهي جاءت لتسهم في حماية حقوق المواطن، لما سيوفره هذا القانون من وسائل إجرائية تعزز من دفاع المواطنين عن حقوقهم أمام المحاكم، كون الدفاع يشكل الركيزة الأساسية التي لن تكون بدونها لا محاكمة عادلة ولا عدالة منصفة، علاوة عن كونه سيكون إضافة نوعية في المنظومة التشريعية للبلاد.

وفي إطار دعم الحريات الدستورية في التعبير عن الرأي، صادق مجلس الأمة على القانون المتعلق بالسلمي البصري، وهو القانون الذي ظل يترقبه الجميع، سواء كانوا من أصحاب مهنة السلمي البصري أو من المواطنين التواقين إلى التعاطي مع وسائل إعلام مهنية تتمتع باحترافية واضحة وتتنبى الموضوعية في المعالجة والجرأة في الطرح، وتمكن المواطن من الإلمام الكافي بما يجري في محيطه وفي الخارج.

خلال الفترة صادقت هيئتنا على قانون المناجم الذي جاء لسد ثغرات قانونية كانت موجودة وليعيد النظر في

المطروحة في المنطقة والعالم، والتي تأتي قضيتنا فلسطين والصحراء الغربية في مقدمتها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد عودتُ نفسي وإياكم، في مثل هذه المناسبات، أن أعرج بالحديث عن واقع البلاد وتقديم بعض القراءات وإبداء بعض الملاحظات حول ما يجري حولنا في مختلف المجالات، قناعة مني بأن هيتتنا معنية بكل ما يجري في محيطها من تغيرات أو أحداث، وهي معنية كذلك بكل ما من شأنه أن يحقق الاستقرار للبلاد ويوفر الأمن والعيش الكريم للمواطن، وهي معنية خاصة بكل ما يتصل بتعزيز وتقوية شروط الممارسة الديمقراطية في البلاد.

في هذا السياق، فإننا نود أن نسجل كبير ارتياحنا لكافة الجهود التي ما فتئت الحكومة تقوم بها، من خلال متابعتها الميدانية لتنفيذ المشاريع الإنمائية عبر ولايات الوطن، ولتوطيد قنوات الاتصال والحوار مع ممثلي مختلف مكونات المجتمع والعمل على التكفل بانشغالات المواطنين، كون هذا الجهد يندرج ضمن مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

إننا بهذه المناسبة نريد أن نشمّن كل ما تم تجسيده على أرض الواقع، لاسيما فيما يتعلق بالهيكل القاعدية، والمنشآت السكنية، والمرافق الخدمية والجوارية، والمؤسسات التعليمية والجامعية.

كما نعبر عن ارتياحنا للتدابير التي اعتمدها الحكومة بخصوص ترقية الاستثمار وتطوير القدرات الإنتاجية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونبارك كافة الإجراءات التحفيزية التي أقرتها لتوجيه الاستثمار نحو الجنوب والهضاب خاصة، من خلال تخفيض الضرائب وتسهيل القروض الميسرة، والتي تخص مختلف برامج تشغيل الشباب على وجه الخصوص.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن مثل هذه الخطوات ستساهم في خلق مناصب شغل وهي ستقلص من دون شك من نسبة البطالة وتحقق التوازن التنموي بين مختلف جهات الوطن.

في باب آخر، ينبغي التنويه بالجهد الرامي إلى عصرنه الإدارة والتخفيف من ثقل معاملتها، وتفعيل الإدارة الإلكترونية، وإصلاح القطاع المالي، ومحاربة القطاع التجاري الموازي.

مفهوم الاستثمار في حقل المناجم، في إطار مقاربة تتلاءم والتطورات الحديثة التي تمس قطاع المناجم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تأتي مصادقة هيتتنا على القانون المعدل والمتمم لقانون العقوبات في سياق تكييف منظومتنا القانونية مع المستجدات التي ولدها تطور المجتمع في بلادنا والعالم، وهي تأتي تماشياً مع مضمون الاتفاقات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة أنواع الجرائم الحديثة التي بدأت تنتشر ببلادنا أيضا في السنوات الأخيرة للأسف.

كذلك وقصد ترقية خدمات المرفق العام ومواكبة التطور الحاصل في مجال رقمنة الوثائق الخاصة بالسفر، بما يستجيب لتوصيات المنظمة العالمية للطيران المدني والتخفيف من الإجراءات الإدارية، صادق مجلس الأمة على القانون المتعلق بسندات وثائق السفر.

زميلاتي، زملائي،

في الجانب الرقابي، عرفت الدورة تنظيم هيتتنا لعدد هام من الجلسات المخصصة لطرح أسئلة شفوية عديدة شملت جل القطاعات الحكومية، ومكنت السيدات والسادة أعضاء المجلس من طرح انشغالاتهم على مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة والتعرف على كيفية تنفيذ المشاريع الإنمائية، وفي ذات الوقت نقل انشغالات المواطنين إلى الجهات المختصة في الهيئة التنفيذية، مثلما كانت لهم الفرصة أيضا لتوجيه أسئلة كتابية عديدة أين تلقوا الردود حولها.

وخلال الدورة خصص مجلس الأمة بالتنسيق والتعاون مع المجلس الشعبي الوطني والجهات المختصة ضمن الهيئة التنفيذية جزءاً هاماً من نشاطاته، لما أصبح يطلق عليه بالدبلوماسية البرلمانية، وكانت غاية مجلس الأمة من تنظيم هذا الشكل من أشكال النشاط هي التعريف بمواقف الجزائر من مختلف القضايا الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي كافة تحركاتنا كانت وفودنا تسعى لشرح سياسات الجزائر في مختلف القضايا، وبالطبع فإن غايتنا كانت ترمي إلى التعريف بالجهد الذي تبذله الدولة من أجل ترقية مواطنيها وتأمين سبل العيش الكريم لهم، كما كانت توضح لنظرائها مواقف الجزائر من مختلف القضايا العادلة

محاولة يائسة لطمس معالم الواقع الملموس لتغليط الرأي العام بحقيقة الأمور.

إننا إذ نقول بهذا الكلام فمن باب تذكير أصحاب الطروحات السوداوية وندعوهم إلى ضرورة التحلي بالحد الأدنى من الموضوعية عند إصدار الأحكام أو لدى التعاطي مع الوقائع والأرقام.

زميلاتي، زملائي،

بقدر ما تشكل سنة 2014 حدًا فاصلا بين نهاية خطة اقتصادية وبداية أخرى، فإنها من جانبها السياسي تمثل نهاية عهدة رئاسية واقتراب أخرى؛ ومن هنا، فإن أهم ما ميز فترة انعقاد الدورة، هو استدعاء السيد رئيس الجمهورية للهيئة الناحبة لاختيار رئيس الجمهورية للفترة القادمة، وهي الفترة التي سيكون الجزائريون فيها على موعد مع التاريخ لتسطير معالم طريقهم نحو المستقبل واختيار من سيتولى قيادة بلادهم للسنوات الخمس القادمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لا شك أن كل واحد منكم سيخوض حملته الانتخابية لصالح المرشح الذي يدعمه أو البرنامج الذي يساير قناعاته، وهذا ما تقتضيه أجدديات الممارسة الديمقراطية، غير أن ما ينبغي الدعوة له في هذه المناسبة، هو أن يعمل الجميع وكل واحد منكم على إنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام وأن يحرص على أن يتم ذلك في كنف الهدوء والأمن والطمأنينة، وأن يعمل أيضا على إقناع الشعب بضرورة المشاركة في هذا الاستحقاق الكبير والموعود الهام.

ذلك أن المشاركة في الانتخابات تعتبر حقا لكل مواطن ولكنها -أخلاقيا- تعد واجبا مواطنيا أيضا، لأن التفريط في استعمال هذا الحق قد يحمل في طياته عواقب غير حميدة، ولعل تجربة بداية التسعينيات ليست ببعيدة عن أذهاننا، لذا فإننا نأمل للاستحقاق القادم أن يكون مناسبة جد مواتية لمشاركة شعبية واسعة لاختيار من يقود البلاد وأيضا لتكريس الممارسة الديمقراطية فيها.

لكن ما يدعوننا إلى الارتياح هذه المرة هو أن الممارسة الديمقراطية لم تعد مجرد شعار بقدر ما هي أضحت حقيقة ملموسة على صعيد الواقع المعيش وهي تؤكد فعلا أن الشعب هو مصدر كل السلطات، خاصة وأن التعددية السياسية والحزبية باتت هي الأخرى واقعا ملموسا ويتم التعاطي معها باعتبارها عامل ثراء وتنوع في البلاد وهي

أيتها السيدات، أيها السادة،

ونحن إذ نقدر كل هذه الجهود، التي تصب كلها في إطار ترقية وتحسين إطار معيشة المواطن، فإننا في ذات الوقت ندعو الحكومة إلى بذل المزيد من الجهد لوضع حد للمعوقات التي لازالت تؤثر على وتيرة التنمية وعلى مصداقية عمل الدولة، والتي يأتي في مقدمتها ظاهرة الفساد والبيروقراطية، والمحسوبية، واستغلال النفوذ.

سيداتي، سادتي،

وكما سبق لي أن قلت من على هذا المكان: أن الواقع الملموس هو خير شاهد على ما يجري في البلاد، وأن الجزائر - رغم خطب الشؤم التي يلوح بها البعض - فهي بخير وهي آمنة ومستقرة وهي كذلك لأن مؤشرات الاقتصاد إيجابية، وهي كذلك بفضل السياسة الحكيمة التي انتهجها السيد رئيس الجمهورية؛ الجزائر بخير كذلك بفضل يقظة أبنائها الذين كانوا باستمرار وأعين بواقع التحديات التي تواجه بلادهم ومُدركين خاصة لحقيقة مضاعفات التطورات التي تجري في منطقتهم.

وإن هذا الوعي وذلك الإدراك مضافا لهما كل ما تحقق من إنجازات في مختلف الميادين استفاد منها الأغلبية من أبناء شعبها، هو الذي جنّب الجزائر في كل مرة من الوقوع في الهزات التي من شأنها الإضرار باستقرارها ووحدتها شعبها.

ولكننا نود أن نؤكد مع ذلك على ضرورة الاستمرار في تقوية اليقظة وبذل الجهد لصيانة وحدة الشعب والحفاظ على الانسجام الاجتماعي والدفاع عن المكاسب التي حققتها البلاد في مختلف المجالات، وندعو لكي يعمل الجميع على تعزيز الاستقرار وتقوية أركان الدولة.

إننا بالمناسبة نريد أن نشيد بكافة الجهود التي يبذلها الخيرون من أبناء الجزائر من أجل إعادة الأوضاع لحالتها الطبيعية في ولاية غرداية، وندعو الأطراف المعنية إلى اعتماد الحوار لحل المشاكل لدى بروز التوترات الظرفية وكلما تعكّرت الأجواء بين الأفراد أو الجماعات، والأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للبلاد قبل أي مصلحة أخرى.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وبالعودة إلى موضوع النتائج المحققة، فإننا نقول: إن الفهم الخاطئ الذي يحاول البعض طرحه للتعتيم على نتيجة الجهد التنموي المبذول، لا تعدو أن تكون سوى

ليست عنصر اختلاف وفرقة.  
وإن ما يدعو إلى الارتياح هذه المرة أيضا ويجعلنا نتفاءل  
خيراً كذلك هو الحضور الكبير للأحزاب السياسية العديدة  
التي نأمل منها أن تتحرك جدياً في الساحة السياسية  
وتحفز المواطن على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، كما أن  
السلطات العمومية التي تمست على تنظيم الانتخابات  
المحلية منها والوطنية، مطالبة هي الأخرى بأن توفر كافة  
الشروط المشجعة على تأدية هذا الواجب الانتخابي  
المواطني.

وفي الأخير بودي أن أتوجه بالشكر للجميع على كل  
ما قام به الأخوات والإخوة في المجلس من جهد وعمل  
خلال الدورة وأشكر السيدات والسادة أعضاء الحكومة  
على تعاونهم مع هيئتنا وشكراً للجميع وإلى اللقاء في الدورة  
الربيعية القادمة.  
شكراً لكم على كرم الإصغاء؛ والآن أدعوكم إلى الاستماع  
إلى مراسيم الاختتام.

#### مراسيم الاختتام :

- تلاوة سورة الفاتحة؛
  - عزف النشيد الوطني.
- (تصفيق)

#### السيد الرئيس: إذن طبقاً لأحكام:

- الفقرة الأولى من المادة (118) من الدستور؛
- والمادة (05) من القانون العضوي رقم 99 - 02،  
الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،  
وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛  
أعلن رسمياً عن اختتام دورة الخريف العادية لسنة 2013، في  
مجلس الأمة.  
شكراً للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة  
والدقيقة الأربعين صباحاً

ثمن النسخة الواحدة  
12 دج

الإدارة والتحرير  
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف  
الجزائر 16000  
الهاتف: (021) 73.59.00  
الفاكس: (021) 74.60.34  
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 05 ربيع الثاني 1435  
الموافق 05 فيفري 2014

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587